

لرقابة القبلية على الصفقات العمومية : تنقسم الرقابة القبلية على الصفات العمومية إلى رقابة قبلية داخلية وتمارس من طرف المصلحة المتعاقدة بواسطة لجنة فتح الأظرفه و تقييم العروض، ورقابة قبلية خارجية تمارسها لجاناً للصفقات العمومية مثل اللجنة البلدية للصفقات العمومية ، و اللجنة الولاية للصفقات العمومية، ولجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية ذاتالطابع الإداري ، و اللجنة الجهوية للصفقات العمومية ، ولجنة القطاعية للصفقات العمومية .-1-

الرقابة القبلية الداخلية على الصفقات العمومية : وهي رقابة ذاتية تضمن التحكم في إجراءات إبرام الصفقات العمومية تجسيداً لمبدأ الشفافية و توكل هذه الرقابة إلى لجنة دائمة تنشئها المصلحة المتعاقدة و تعرف بلجنة فتح الأظرف و تقييم العروض ، هذه اللجنة تتشكل من موظفين تابعين للمصلحة المتعاقدة يتم اختيارهم تبعاً لمستواهم وكفاءتهم، من خلال هذا يظهر لنا أن المشرعاً أعطى للمصلحة المتعاقدة سلطات واسعة في إنشاء لجنة فتح الأظرفه و تقييم العروضو إختيار و تعيين أعضائها خاصة كونهم تابعين لها و يخضعون للسلطة الرئاسية لمسؤول المصلحة ، غير أن البعض يرى أن هذا يعتبر مساساً كبيراً بإستقلالية اللجنة و شفافيتها كما أنه يؤثر على فعاليتها في أداء مهامها في ظل اعتبارها آلية للرقابة الداخلية في مجال الصفقات العمومية . أما عن عمل هذه اللجنة فتسجل لجنة فتح الأظرفه و تقييم العروض أشغالها في سجلين خاصين يرقمهما الأمر بالصرف و يؤشر عليهما بالحروف الأولى و تتولى هذه اللجنة القيام بفتح الأظرفه / تقييم العروض / تحليل العروض والبدائل والأسعار الإختيارية، وتنقسم مهام لجنة فتح الأظرفه و تقييم العروض إلى مهام أثناء الجلسة المخصصة لفتح الأظرفه فتتولى التأكيد من:- التثبت من صحة تسجيل العروض على سجل خاص - إعداد قائمة المتعاملين حسب ترتيب تاريخ وصول الأظرفه المتضمنة عروضهم مع توضيح محتوى و مبالغ المقترفات و التخفيضات المحتملة . - إعداد وصف مفصل للوثائق التي يتكون منها كل عرض ، كما تتمتع هذه اللجنة بمهام أثناء الجلسة المخصصة لتقدير العروض فتقوم بتقييم العروض ودراسته مطابقة التعهد للشروط الواردة في دفتر شروط الصفقة العمومية و تقوم بتقييم العرضالفنى و التقنى و العرض المالى .-2- الرقابة القبلية الخارجية (الإدارية) : تمارس الرقابة القبلية الخارجية على الصفقات العمومية من طرف لجان أو هيئات متعددة قبل دخولصفقة العمومية حيز التنفيذ ، ويشكل هذا النوع من الرقابة آلية لمكافحة الفساد و حسن سير الأموال العمومية كما تهدف هذه الرقابة إلى التأكيد من مطابقة الصفقات العمومية للتشريع المعهود به و للب ارجع المسطرة من قبل المصالح المتعاقدة والمعروضة على الهيئات الخارجية من أجل الرقابة القبلية، فضلاً عن الأجهزة الأخرى التي تقوم بمتابعة صرف الأموال المخصصة للصفقات العمومية . عملاً بأحكام المادة 98 من القانون 23_12 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية فتمارسالرقابة الخارجية القبلية للصفقات العمومية في حدود مستويات اختصاص لجان الصفقات العمومية، فتعتبر لجنة الصفقات العمومية مركز اتخاذ القرار بخصوص م ارتبطة الصفقات العمومية المندرجة ضمن نطاق اختصاصها وبهذه الصفة يمكنها منح التأشيرة أو رفضها مع تعليل الرفض و تفرض التأشيرة التي تسلّمها لجنة الصفقات العمومية على المصلحة المتعاقدة و الم ارقب المي اذنياتي و المحاسب المكلف ، إلا في حالة معاينة عدم مطابقة ذلك لأحكام تشريعية ففي هذه الحالة فإنه يجب على الم ارقب المي اذنياتي و المحاسب المكلف فقط أن يعلمأ كتابياً هيئة الرقابة القبلية الخارجية على الصفقات العمومية المعنية . معالجة الطعون والملحق التي تلأجأ إليها المصلحة المتعاقدة ، - اللجنة الولاية للصفقات - اللجنة الجهوية للصفقات -لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية المحلية والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري . - لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية ذاتالطابع الإداري . - 200 مليون دينار بالنسبة لصفقات الخدمات - 100 مليون دينار بالنسبة لصفقات الد ارسات . - تشكييل اللجان: تكون كل لجنة من هذه اللجان من أعضاء عادة ما يت أرس كل لجنة إماالوزير المعنى او ممثله او رئيس المجلس الشعبي البلدي او ممثله ، او الوالي او ممثله ، و ممثل عن الوزير المعنى بالخدمة وممثل عن الوزير المكلف بالتجارة . حيث تقوم المصلحة المتعاقدة بإرسال ملفات المشاريع لأمانة اللجنة قبل 08 أيام من الاجتماع ، -1- الموافقة بمنح التأشيرة يمارس الم ارقب المالي الرقابة القبلية المالية على الصفقات العمومية ، بـ-رقابة المحاسب العمومي على الصفقات العمومية: ويمكن تلخيص أهم مهام المحاسب العمومي في مجال الرقابة القبلية على الصفقات العمومية في العناصر التالية:- مطابقة عملية الإنفاق للقوانين و التنظيمات المعهود بها : و ذلك بالتحققمن كل الوثائق التي تبرر حواله الدفع أو الأمر بالدفع خاصة الفواتير التي يجب أن تكون من نسخة أصلية و أن تحتوي على المعلومات و البيانات إل ازمية المتعلقة بالمعامل المتعاقد .